رسوم الأراضي البيضاء تثقل كاهل شركة الرمز

وأوضحت الشركة أن هذه الفواتير مرتبطة بأراضٍ مملوكة لها في العاصمة الرياض، وهي مناطق تقع ضمن النطاقات الجغرافية التي استهدفتها الحكومة مؤخرا بتوسيع دائرة الرسوم والجبايات العقارية. ورغم أن الشركة أكدت أن هذه الأراضي مرتبطة بمشاريع "قيد التطوير"، إلا أن سياسة النظام لم تستثنِ الشركات التي بدأت العمل فعليا، مما يضع عوائق مالية إضافية أمام إتمام المشاريع.

وفي محاولة لتفادي الدفع الفوري، أعلنت "الرمز" أنها ستتقدم بطلب للحصول على "مهل نظامية" من الجهات المختصة، بانتظار الانتهاء من أعمال التطوير، في مشهد يعكس حالة الإرباك التي تسببها القرارات المتسارعة لوزارة الإسكان على استقرار القطاع العقاري وميزانيات الشركات المحلية.

إصرار النظام على تحصيل هذه الرسوم المليونية، حتى من الأراضي الداخلة في طور التنفيذ، يهدف بالدرجة الأولى إلى سد عجز الميزانية وزيادة الإيرادات غير النفطية، دون اعتبار للآثار الجانبية التي قد تؤدي إلى رفع تكلفة المنتج العقاري النهائي على المواطن.